المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ش.م.م.
The Consulting Center for Studies & Documentation s.a.r.l.

شباط ١٩٩٨

تقييم أولي للنتائج المتوقعة
للاتفاق الاخير بين لبنان وسوريا حول تبادل المنتجات الصناعية

Republic of Lebanon
Office of the Minister of State for Administrative Reform
Center for Public Sector Projects and Studies
(C.P.S.P.S.)

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

اولاً : مضمون الاتفاق

تضمن الاتفاق ثلاثة بنود رئيسة:

البند الأول: وينص على قيام الطرف السوري بإلغاء الرسم القنصلي على شهادات المنشأ العائدة للبضائع اللبنانية المستوردة إلى سوريا.

البند الثاني: وينص على اطلاق حرية تبادل جميع المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ، بين البلدين ابتداءً من ١٩٩٩/١/١.

البند الثالث: وينص على تخفيض الرسوم الجمركية السارية المفعول على المنتجات الصناعية الوطنية المتبادلة بين البلدين بواقع ٢٥٪ سنوياً اعتباراً من ١٩٩٩/١/١.

ثانياً: لمحة سريعة على وضع الصناعة وحركة تبادل المنتجات الصناعية بين البلدين:

١- وضع الصناعة التحويلية في البلدين

هنالك اوجه شبه وأوجه اختلاف بين الصناعة التحويلية في لبنان والصناعة التحويلية في سوريا.

أ- أهم أجه الشبه:

(١)- الصناعة التحويلية في كل من البلدين هي بشكل رئيسي عبارة عن صناعة استهلاكية حفيفة.

(٢) - اكثر من نصف الانتاج الصناعي في كلٍ من البلدين يأتي من ثلاثة فروع صناعية هي:

- صناعة المواد الغذائية.

- صناعة الانسجة والملابس .
- صناعة المواد الكيماوية.

(٣)- في كل من البلدين تتميز مؤسسة الانتاج الصناعي بصغر حجمها، فالاكثرية الساحقة للمؤسسات الصناعية في البلدين توظف اقل من ١٠عمال.

ب- **أهم أوجه الاختلاف:**

(١)- الانتاج الصناعي في لبنان يأتي باكمله تقريباً من القطاع الخاص في حين أن الجزء الأكبر من الانتاج الصناعي في سوريا يأتي من القطاع العام.

(٢)- ان مستوى الاجور في الصناعة السورية اقل من مستوى الأجور في الصناعة اللبنانية. كما أن الصناعات الرئيسية في سوريا تعتمد الى حد كبير نسبياً على مواد أولية محلية في حين أن الصناعة اللبنانية تعتمد بشكل رئيسي على مواد اولية مستوردة.

(٣)- اوجه الاختلاف هذه، تجعل كلفة الانتاج الصناعي في سوريا على وجه العموم، اقل من كلفة الانتاج الصناعي في لبنان. ولكن انتاجية القطاع الخاص الأعلى في لبنان من انتاجية القطاع العام في سوريا و انفتاح الصناعة اللبنانية الاكبر على الفنون الانتاجية السائدة في البلدان المتقدمة، واستخدامها ليد عاملة اكثر تأهيلاً، كل ذلك يجعل من الصناعة اللبنانية، بشكل عام، اكثر كفاءة وانتاجية وجوده من الصناعة السورية.

٢- **الوضع الحالي على صعيد تبادل المنتجات الصناعية بين البلدين :**

أ- **الاطار التنظيمي لتبادل المنتجات الصناعية.**

لا يزال التبادل التجاري بين البلدين يخضع للاتفاق المعقود بينهما في سنة ١٩٥٣ مع بعض التعديلات التي ادخلت عليه في سنة ١٩٧٠. وفيما يتعلق تحديداً بتبادل المنتجات الصناعية، فقد ادرج الاتفاق المذكور المنتجات المسموح بتبادلها بين البلدين في ثلاثة جداول. جدول: يتضمن منتجات معفية بالكامل من الرسوم الجمركية وجدول يتضمن منتجات خفضت الرسوم الجمركية عليها بنسبة ٥٠٪ أما الجدول الثالث فيتضمن منتجات بقيت خاضعة للرسوم الجمركية بشكل كامل. ومع النمو الملحوظ الذي شهده قطاع الصناعة في لبنان، لا سيما بعد منتصف الستينات، أصبحت المنتجات التي يسمح الاتفاق التجاري لسنة ١٩٥٣ بتبادلها بين البلدين، والتي تتضمنها الجداول الثلاثة، أصبحت لا تمثل سوى جزء بسيط من مروحة المنتجات الصناعية اللبنانية .

وهذا ما كان يدفع الجانب اللبناني باستمرار للمطالبة بإعادة النظر باتفاق ١٩٥٣ لجهة تضمينه منتجات جديدة. هذا مع العلم ان لبنان لم يلجأ الى منع استيراد أي من المنتجات الصناعية السورية وان الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد

السلع الصناعية في لبنان وغيره، بقيت في سوريا أعلى بكثير.

ب- حجم تبادل المنتجات الصناعية وتركيبه

اللافت في الوقت الحاضر هو الحجم المتواضع لتبادل المنتجات الصناعية بين لبنان وسوريا. ففي سنة ١٩٩٦ استورد لبنان من سوريا ما قيمته ٣٠٨ ملايين دولار منها ٥٤ مليون دولار منتجات صناعية (اي نحو ١٧٪)، والباقي عبارة عن محروقات (نفطة ومشتقاته نحو ٥٠٪) ومنتجات زراعية (نحو ٣٣٪). وفي الاشهر التسعة الأولى من ١٩٩٧ بلغت قيمة واردات لبنان من سوريا، نحو ٣٢٦ مليون دولار، منها ٤١ مليون دولار فقط منتجات صناعية (اي نحو ١٢,٥٪). أما صادرات لبنان الى سوريا من المنتجات الصناعية فبلغت قيمتها نحو ٥٤ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ (٧٤ مليون دولار قيمة مجموع الصادرات الى سوريا) ونحو ٢١ مليون دولار في سنة ١٩٩٧ (٣٨ مليون دولار قيمة مجموع الصادرات إلى سوريا) . وبذلك يكون ميزان تبادل المنتجات الصناعية قد حقق فائضاً لصالح لبنان قدره مليوني دولار في سنة ١٩٩٦ وعجزاً قدره عشرين مليون دولار في الاشهر التسعة الأولى لسنة ١٩٩٧.

لا شك ان حجم التبادل التجاري الفعلي بما فيه تبادل المنتجات الصناعية بين لبنان وسوريا هو في الوقت الحاضر اكبر من الحجم الذي تظهره الاحصاءات الرسمية، ونظراً لأن قسماً لا يستهان به من السلع المتبادلة، خصوصاً التي تأتي الى لبنان من سوريا، لا يخضع لتصريح عنه عند الحدود.

أما لناحية تركيب تجارة المنتجات الصناعية فنلاحظ ان معظم الاصناف المتبادلة بين البلدين هي نفسها استيراداً وتصديراً، وإن بكميات متفاوتة.

ثالثاً: الآثار المتوقعة على الصناعة وتبادل المنتجات الصناعية بين البلدين:

١- من المعروف ان مطلب لبنان الدائم اتجاه سوريا منذ الستينات، كان توسيع مروحة المنتجات الصناعية التي يمكن تبادلها بين البلدين والاتفاق الأخير استجاب لهذا المطلب واكثر. فهو نص على اطلاق حرية جميع المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ بين لبنان وسوريا. أي أنه أصبح بإمكان لبنان ان يصدر الى سوريا منتجات كثيرة لم يكن بمقدوره تصديرها قبلاً. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية بمعدل ٢٥٪ سنوياً وصولاً إلى الغائها الكامل بعد أربع سنوات من بدء التطبيق في ١٩٩٩/١/١، يعني بدوره أن اسعار المنتجات الصناعية اللبنانية المصدرة إلى سوريا ستشهد انخفاضاً على قدر كبير من الأهمية، نظراً لإرتفاع معدلات الرسوم الجمركية السورية.

محصلة الأمر بهذا الخصوص هي أن المنتجات الصناعية اللبنانية ستحظى في السوق السورية بأفضلية كبيرة على المنتجات الصناعية غير السورية. ولأنها ستستفيد على قدم المساواة من الحماية العالية التي تتمتع بها المنتجات السورية، حتى لو فرضنا ان البلدين سيبدأن بتطبيق نصوص الاتفاقية العربية لاقامة منطقة التجارة

الحرة، فهذه الأخيرة تنص على تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل ١٠٪ سنوياً فقط. بالمقابل فإن المنتجات الصناعية السورية سوف لا تحظى في السوق اللبنانية بالقدر نفسه من الافضلية وذلك لأن لبنان لم يكن أصلاً يفرض قيوداً كمية على استيراد الصناعة السورية، كما أن معدلات رسومه الجمركية، كانت عموماً متدنية مقارنة بمعدلات الرسوم الجمركية السورية.

٢- السؤال المطروح الآن هو عن النتائج المرتقبة للمنافسة التي سيطلقها الاتفاق بين منتجات البلدين في السوق الموحدة؟ بعبارة أخرى إلى أي حد هو مبرر خوف بعض اللبنانيين من عدم قدرة الصناعة اللبنانية، في ظل الاتفاق، على منافسة الصناعة السورية؟

هذا الخوف يستند بشكل رئيسي إلى ان الانتاج الصناعي السوري يتمتع بالنسبة للانتاج الصناعي اللبناني بعدد من المزايا التي تجعل كلفته أقل واسعاره أرخص، وفي مقدمة هذه المزايا، تدني الأجور والاعتماد الواسع على المواد الأولية المحلية.

وبرأينا أن هذا لا يشكل مبرراً كافياً للخوف على الصناعة اللبنانية اتجاه الصناعة السورية تحديداً ، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

أ- أن هنالك الكثير من السلع الصناعية التي تحتاجها السوق السورية اللبنانية والتي لا تتوفر موادها الأولية في سوريا.

ب- أن هنالك الكثير من السلع الصناعية التي تحتاجها السوق السورية اللبنانية والتي لا تشكل الاجور سوى نسبة قليلة من كلفتها.

ج- أن هنالك الكثير من السلع الصناعية التي تحتاجها السوق السورية اللبنانية والتي تتطلب يداً عامله بمواصفات فنية ومهنية معينة، تتوفر في لبنان اكثر من توفرها في سوريا.

د- أن هنالك الكثير من السلع الصناعية التي تحتاجها السوق السورية اللبنانية والتي لا يمكن انتاجها إلا باستخدام تقنيات وفنون انتاجية معينة أصبح للبنان فيها خبرة اكثر من سوريا، نتيجة لانفتاحه المتواصل على الاسواق العالمية.

الخلاصة هنا، هي أن مستوى الانتاجية لا يقل أهمية عن مستوى الاجور في تحديد كلفة الانتاج، وأن عنصر الكلفة نفسه لا يلعب دوره في المنافسة بين سلع معينة إلا إذا كانت هذه السلع تتمتع بنفس المواصفات. فإذا كانت المنتجات الصناعية السورية بأغلبها، تحظى ببعض المزايا التي تجعلها اقل كلفة، فإن المنتجات الصناعية اللبنانية تحظى بمزايا أخرى تجعلها في أحيان كثيرة اكثر جوده. وهذا ما يفسر أن الكثير من المنتجات الصناعية اللبنانية كان يجد طلباً عليه في السوق السورية بالرغم من الرسوم الجمركية العالية وبالرغم من وجود منتجات سورية شبيهة. كما انه يفسر من ناحية ثانية، لماذا لم تشكل المنتجات الصناعية السورية، على الأقل في مرحلة ما قبل الحرب (اللبنانية)، منافساً جدياً في السوق اللبنانية للمنتجات

الصناعية المحلية الشبيهة.

على كلٍ وانطلاقاً من الاوضاع الحالية، فإن ايجابيات الاتفاق بالنسبة للصناعة اللبنانية تبقى اكثر من سلبياته لأنه على الاقل يزيد من امكانية تصدير منتجات هذه الصناعة إلى السوق السورية في حين أن منافسة المنتجات الصناعية السورية للمنتجات اللبنانية الشبيهة في السوق المحلية (اللبنانية) لا يمكن أن تزيد كثيراً عما هي في الوقت الحاضر نظراً لتدني الرسوم الجمركية. وخصوصاً بسبب تهرب قسم كبير من الطلب اللبناني على المنتجات السورية، عملياً، من الرسوم الجمركية

انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية حول التبادل التجاري الدولي، التي تقول أن انفتاح سوقين على بعضهما (اي ازالة القيود الكمية على حركة التبادل والغاء الرسوم الجمركية) يؤدي إلى تخصص كلٍ من البلدين في انتاج السلع التي له فيها مزيا نسبيةٍ، مقارنة بالبلد الآخر نتوقع أن ينتج عن الاتفاق، في حال وجد طريقة إلى التنفيذ الصحيح، تقاسم بين الصناعة اللبنانية والصناعة السورية لكل من سوقي البلدين. فتقوم الصناعة اللبنانية بتلبية الطلب في البلدين على المنتجات الصناعية الاستهلاكية والوسيطة الاكثر جودة والاكثر اعتماداً على الخبرة الفنية الاجنبية، أي التي تستجيب بشكل رئيسي لحاجات الفئات الاجتماعية في البلدين ذات الدخل المتوسط وما فوق. في حين تقوم الصناعة السورية بتلبية الطلب، في البلدين ايضاً ، على المنتجات الصناعية الاستهلاكية والوسيطة الاقل كلفة والاكثر اعتماداً على الخبرات المحلية والتي تستجيب عموماً لحاجات الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. وبهذا الخصوص يمكن ان نتوقع أن يجري في لبنان احلال المنتجات السورية محل المنتجات الشبيهة المستوردة من دول شرق آسيا.

٣- مما يؤكد على أن الخوف على الصناعة اللبنانية من الاتفاق المذكور هو غير مبرر وأن لهذا الاتفاق اجمالاً مفاعيل ايجابية على الصناعة اللبنانية، هو أن لبنان (كما سوريا) مقبل، بغض النظر عن هذا الاتفاق، على الانخراط في أطر أخرى تتطلب منه وإن بصورة تدريجية ابطأ، تحرير تجارته الخارجية بالكامل. والأطر المعنية هي: منطقة التجارة العربية الحرة والشراكة الاوروبية المتوسطية ومنظمة التجارة العالمية (اتفاقات الغات) ولما كان نطاق هذه الأطر أوسع، فإن المخاطر التي يمكن ان تتولد منها على الصناعة اللبنانية، اكبر. وفي هذا السياق لا يمكن للاتفاق اللبناني السوري، إلا أن يرتد ايجاباً على الصناعة في البلدين لأنه يعمل تحديداً ، على تعزيز كفأة هذا القطاع وقدرته التنافسية. مما يؤهله ويحضره للدخول من موقع اقوى في الأطر المذكورة .

٤- إذا كان من المؤكد ان الاتفاق سيعود بالفائدة على الصناعة في البلدين بشكل عام والصناعة في لبنان بشكل خاص ويساهم بالتالي بدفع النمو الاقتصادي الى الأمام وخلق المزيد من فرص العمل، فإنه فيما يتعلق بهذا الأمر يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بالمقابل، أمرين رئيسيين :

الأمر الأول: هو أن فوائد الاتفاق يمكن أن تكون اكثر بالنسبة للبلدين، في حال أتبع باتفاقات قطاعية أخرى وخطوات على صعيد تنسيق السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، من شأنها أن توفر المناخ المناسب لقيام مشاريع مشتركة بين البلدين تجمع في داخلها الميزات النسبية لكليهما. لكن تحقيق هذا الأمر يبدو من الصعوبة بمكان على الأقل في الوقت الحاضر، نظراً للاختلاف الذي ما يزال قائماً بين البلدين على صعيد طبيعة النظام الاقتصادي.

الأمر الثاني: وهو أن تطبيق الإتفاق الأخير حول تبادل المنتجات الصناعية بشكله الحالي، لا يزال، نفسه بحاجة لتدابير مرافقة، لا يمكن بدونها أن يعطي النتائج المرجوة منه، والتي يلزم قدر كبير من الإرادة لكي يجري تجاوز الصعوبات التي يمكن أن تعترض اتخاذها. ومن التدابير التي يجب أن تتخذ قبل البدء بتنفيذ الاتفاق:

أ- وضع جدول زمني لاستثناء المنتجات الصناعية اللبنانية من المنع الكمي لاستيرادها إلى سوريا.

ب- ازالة العقبات التي ما تزال تعترض في سوريا تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري.

ج- الاتفاق على معايير ثابتة لتحديد كون الصناعة، "وطنية المنشأ".

هـ- اخذ الاجراءات الكفيلة بجعل المنافسة بين البلدين على صعيد المنتجات الصناعية تقوم على اسس صحيحة. ومن هذه الاجراءات على سبيل المثال لا الحصر: التنسيق بين البلدين على صعيد الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة من الخارج، والتنسيق بينهما على صعيد سياسات الدعم لهذا القطاع.

المركز الا

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام